دسر
DUSSUR

2018

دسر
التقرير السنوي

الملك سلمان بن عبدالعزيز
آل سعود، حفظه الله

خـادم الحرمين الشـريفين

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن
سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولـي العهـد، نائب رئيـس مجلس الوزراء،
وزير الدفاع

تحقيق رؤية المملكة للمستقبل.

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة 6

الرؤية، والمهمّة، والقيم 8

الشركاء المساهمون وإمكاناتنا الأساسية 10

الحوكمة 14

القوائم المالية 24

كلمة رئيس مجلس الإدارة

محمد بن عبد الله أبونيان
رئيس مجلس الإدارة

كان عام 2018 م عاماً محورياً بالنسبة لشركة «دسر»، عززنا خلاله مكانتنا كجزء أساسي في منظومة تطوير الصناعة الوطنية بما يدعم تحقيق رؤية المملكة 2030 نحو بناء وتطوير صناعات وطنية راسخة وقادرة على المنافسة عالمياً. فقد اتممنا خلال هذا العام مراجعة استراتيجية الشركة لتتناغم مع التطورات الكبيرة التى احدثتها جهود حكومة المملكة تجاة تحقيق رؤية 2030، ومن أهم المتغييرات التى تم استيعابها في الخطة المحدثة هي مخرجات برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية بالإضافة الى الاستراتيجية الوطنية للصناعة. وهذا كان هدفاً سعينا من أجله منذ بدء الدورة الثانية لمجلس الإدارة في مطلع هذا العام، وذلك لضمان الانسجام التام بين جهود الشركة وما يقوم به القطاع العام والخاص على حد سواء. كما يسرني الإشادة بمشاركة فريق «دسر» الفاعل لجهات الحكومة في رسم ملامح «الاستراتيجية الوطنية للصناعة»، والتي جرى اعدادها خلال عام 2018 م و «برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية» الذي تم تدشينه مطلع عام 2019 م.

بناء على استراتيجيتها المحدثة، ستكرس «دسر» جهودها خلال الفترة القادمة على ترسيخ حضورها في ثلاثة قطاعات استراتيجية وهي: قطاع صناعة السيارات، و أنشطة المصب لكل من قطاعي الكيماويات التحويلية و المعادن الصناعية. نهدف من هذه الجهود الى المساهمة في توطين صناعات حيوية تدعم الاقتصاد الوطني وتقدم فرص صناعية استثمارية نوعية وواعدة للقطاع الخاص، بما يضمن نقل المعارف والخبرات العالمية إلى المملكة، وتوفير وظائف مستدامة تليق بتطلعات أبناء وبنات المملكة.

استطعنا بفضل الله خلال العام 2018 م توطيد الشراكات التي بنيناها خلال الأعوام السابقة بالإضافة الى بناء شراكات جديدة. كما تمكنا بعد إنجاز «الاستراتيجيات والخطة التنفيذية للقطاعات المستهدفة» من تقييم عدد كبير من الفرص الاستثمارية والتي سنرى باكورة ثمارها بعون الله في عام 2019 م.

لم يكن تحقيق ذلك ممكناً لولا الدعم اللامحدود من الشركاء المساهمين، فلهم جزيل الشكر والتقدير. كما أتقدم بالشكر للفريق الإداري لـ«دسر» وجميع العاملين الذين بذلوا قصارى جهدهم لتحقيق أهداف الشركة خلال عام 2018 م.

ومع دخولنا عاماً جديداً، أؤكد بأن رؤيتنا أصبحت واضحة والمجالات والفرص الصناعية التي نستهدفها خلال الأعوام الخمسة القادمة قد تم تحديدها، وسنسخر جميع المقومات التي تنفرد بها دسر من قاعدة ملاك صلبة وفريق عمل مميز للمساهمة بكفاءة في تحقيق الأهداف الوطنية وضمان تحول المملكة إلى قوة صناعية رائدة. كما سنواصل جهودنا نحو تكوين استثمارات في قطاعات استراتيجية توفر فرصاً استثمارية مجزية للقطاع الخاص، وتبني شركات ذات كفاءة وربحية مستدامة، ومردود إيجابي على الاقتصاد الوطني.

والله ولي التوفيق،،،

الرؤية، والمهمة والقيم

«دسر» ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف التي رسمتها رؤية المملكة 2030 ، وتعتمد في ذلك على طرح استثمارات توفّر القيمة المضافة لشركائها والمساهمين فيها.

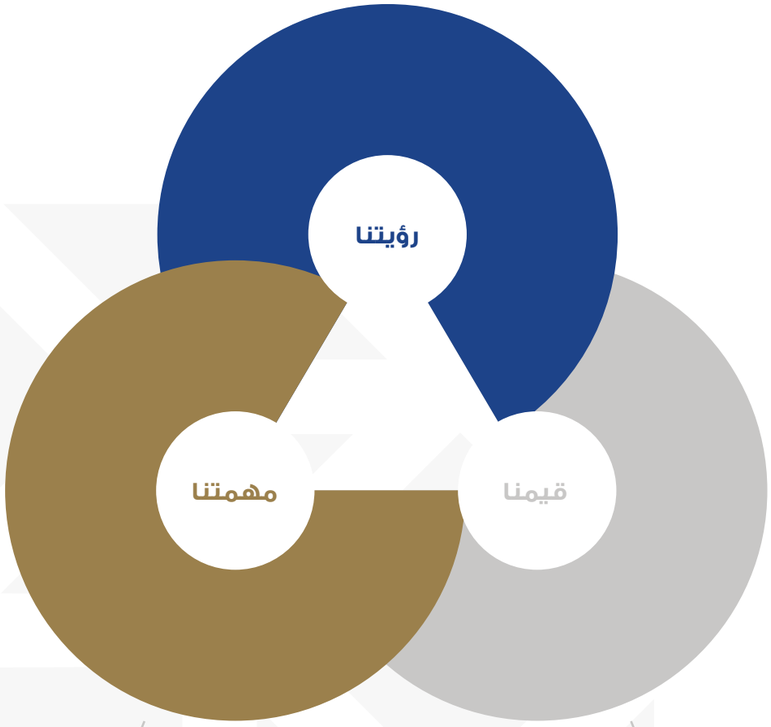

تتمتع «دسر» بمرونة كبيرة في التعامل مع ظروف السوق المتغيرة وقدرة عالية على الاستفادة من فرص الأعمال الناشئة في المملكة. وتحرص «دسر» كذلك على اغتنام الفرص غير المستغلة واعتماد نهج استباقي لاستخلاص أفضل النتائج منها. كما تحرص «دسر» دائماً على الانفتاح والنزاهة والشفافية والاتصال المباشر مع شركائنا في المشاريع، فضلاً عن أنّنا نسعى دائماً لإثبات جدارتنا وقيمة عملنا بطرق ملموسة وقابلة للقياس والتقييم.

مهمتنا هي تسريع معدلات التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية عبر ضخ استثمارات فعالة في شركات رابحة أو إنشائها ضمن القطاعات الصناعية الاستراتيجية، ما من شأنه تعزيز القدرة التنافسية لتلك القطاعات عالمي واستقطاب مشاركة أكبر من القطاع الخاص.

الشركاء المساهمون وإمكاناتنا الأساسية

الشركاء المساهمون وإمكاناتنا الأساسية

ما زال الشركاء المساهمون في «دسر» يشكّلون ومنذ عقود عدّة الدافع الأساسي لمسيرة تطوير التصنيع في المملكة العربية السعودية من خلال دورهم المحوري في تنمية الاقتصاد السعودي وتوفير عدد لا يحصى من فرص العمل. ويتمتع الشركاء المساهمون في «دسر» بخبرات عميقة لا مثيل لها في مجال التعاون مع نخبة من كبار الشركاء الدوليين لتطوير مشاريع مشتركة عالمية المستوى. فكل شريك مؤسس في «دسر» يقدّم قيمة فريدة للشركة تتجاوز مجرد الملاءة المالية، لتشمل الخبرات والأفكار وشبكة العلاقات القوية في عالم الأعمال، مما يمنح «دسر» كافة المؤهلات اللازمة لنجاح مهمتها في دعم التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي في المملكة.

صندوق الاستثمارات العامة

تبوأ «صندوق الاستثمارات العامة» منذ أكثر من 46 عاماً مكانة رائدة في قيادة الاقتصاد السعودي، وأسهم في تطوير كيانات الاستثمار الوطنية التي تشكل ركائز تنمية الاقتصاد الشاملة بالإضافة إلى عدد من أكبر الشركات في المملكة. منذ تأسيس الصندوق، بموجب مرسوم ملكي صدر في العام 1971، تم العمل على تمويل العديد من المشاريع الإنتاجية والشركات الكبرى ذات المكانة الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني. يهدف الصندوق للنمو لأن يصبح أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، وذلك بالعمل على بناء محفظة استثمارات عالمية ومتنوعة، والاختيار الدقيق لفرص الاستثمار الجاذبة وطويلة الأمد على الصعيدين الوطني والعالمي.

أرامكو السعودية

أرامكو السعودية هي شركة النفط الوطنية للمملكة العربية السعودية، وهي شركة عالمية متكاملة للنفط والكيميائيات. ويمتد تاريخ أرامكو السعودية إلى 80 عاماً أصبحت خلالها شركة عالمية رائدة في مجال التنقيب عن المواد الهيدروكربونية وإنتاجها وتكريرها وتوزيعها وشحنها وتسويقها، فضلاً عن أنها اليوم أكبر مصدر للنفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي في العالم. وتتمتع أرامكو السعودية بأضخم بنية تحتية للنفط والغاز من حيث ضخامة الإنتاج وموثوقية التشغيل والتقدم التقني. كما أنّ ضخامة منشآت الشركة والعدد الكبير لموظفيها والقائمين عليها يجعلانها أضخم شركة طاقة في العالم.

الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

تُصنّف «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابك) ضمن كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال البتروكيماويات، وهي شركة مساهمة عامة يوجد مركزها الرئيسي في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وتمتلك حكومة المملكة 70% من أسهم سابك، بينما يمتلك مواطنو المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى النسبة الباقية والبالغة 30%. تأسست سابك في العام 1976 بموجب مرسوم ملكي، وهي تدير اليوم عملياتها في أكثر من 50 بلداً ويعمل فيها أكثر من 40 ألف موظفاً حول العالم من ذوي الاختصاص والخبرة. والمهمة ذات الأولوية لشركة سابك هي توفير منتجات عالية الجودة وخدمات من الطراز الأول من خلال الابتكار واكتساب الخبرات والامتياز التشغيلي مع المحافظة على تقديم أفضل الأرباح للشركاء.

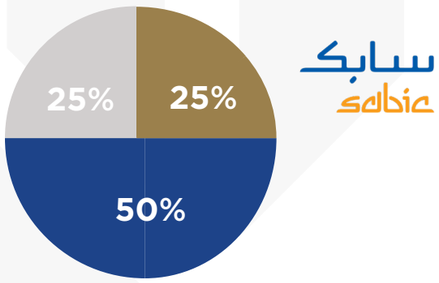

الإمكانات الأساسية

ولدت «دسر» من القيم نفسها التي ترتكز عليها رؤية المملكة 2030. وتلتزم «دسر» بتطوير شركات مستدامة قادرة على النمو والاستثمار ، مما يتيح تطوير القطاعات الصناعية الاستراتيجية وسلاسل القيمة الخاصة بها في المملكة. وتسهم هذه الاستثمارات في تنويع مصادر دخلنا الاقتصادي وتنتج وفرة في فرص العمل للمواطنين.

وإضافة إلى ذلك، تعمل «دسر» على تمكين القطاع الخاص ودعمه، ولا تدخل في المنافسة في المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها بمفرده، بل تركز على المجالات التي لا تجذب استثمارات القطاع الخاص لأنها تحتاج إلى ضخ استثمارات ورؤوس أموال ضخمة، أو لأنها مشاريع طويلة الأمد لا تحقق عوائد سريعة على الاستثمار، أو لأنها بالغة التعقيد. ولا شك أنّ إقدام «دسر» على الاستثمار في تلك المشاريع يفتح الآفاق للمزيد من الفرص الاستثمارية المتنوعة أمام القطاع الخاص.

وتركز «دسر» على المدى الاستراتيجي البعيد في اتخاذ قراراتها التجارية والاستثمارية، مما يؤدي إلى تحقيقها عوائد أكبر في مشاريعها ويمنحها دوراً أبرز في تقديم المنافع للصالح العام. وتشمل أبرز إمكانات «دسر» ما يلي:

- القدرة على الاستثمار والتخصص في المجال الصناعي.
- العلاقات المتينة مع منظومة سلاسل القيمة (سلسلة التوريد المحلية مثلاً) التي تجتذب القطاع الخاص.
- شبكة علاقات فعّالة مع الشركاء وصنّاع القرار.
- القدرة على استغلال الفرص الجديدة بأحجام مختلفة أو بحدود مالية متنوعة أو القدرة على رؤية السوق من زاوية ومستوى طلب وآفاق تطوير تنظيمي مختلفة.
- القدرة على استقطاب القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع والاستثمارات الجديدة حين يكون ذلك متاحاً.

الاستثمار من وجهة نظر «دسر»

«دسر» شركة استثمار تجاري هدفها الأول تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توجّه تحدّده الجهات الوطنية مثل وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. ونهج عملها فريد من حيث سعيه نحو «إضافة القيمة»، وهو مرتبط بقدرة «دسر» على فتح آفاق جديدة لمختلف القطاعات الصناعية. وتطور «دسر» تلك القطاعات من خلال تركيزها على استكشاف الفرص الجديدة وتأثيرها القوي على توجّهات الشركات التي تستثمر بها، والثقة الكبيرة بالقرارات اليومية التي تتخذها إدارتها في سبيل ذلك.

وتلتزم «دسر» بالاستثمار في تطوير مشاريع وشركات مستدامة وقادرة على النمو، مما يؤدي إلى تطوير القطاعات الصناعية الاستراتيجية في المملكة ونموها مع سلاسل القيمة المرتبطة بها. وهي تعمل من خلال استثماراتها على تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة وتوطين سلاسل القيمة الصناعية وإمكانات التصنيع فيها، مما يؤدي إلى تنشيط أعمال القطاع الخاص واستثمارات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية. كما تهدف أيضاً إلى توليد مجموعة واسعة من الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية الماهرة من خلال استثماراتها في القطاعات الصناعية المستهدفة.

تركيز «دسر» على قطاع الصناعة

الاستثمارات الصناعية، بما فيها الاستثمارات في قطاع التصنيع والمجالات المتعلقة به، تزخر بفرص كبيرة وواعدة لإنتاج قيمة اقتصادية على المستوى المحلي. وستركز «دسر» خلال العام المقبل على استكشاف الفرص في القطاعات المستهدفة والتي تشمل قطاع صناعة السيارات، وأنشطة المصب لكل من قطاعي الكيماويات التحويلية والمعادن الصناعية، وذلك بهدف توطين صناعات محلية حيوية تدعم الاقتصاد الوطني.

ومن خلال قدرتها على التحرك بمرونة عالية وتوجهها طويل الأمد في اتخاذ القرارات، أظهرت «دسر» قدراتها الرائدة على فتح الأبواب أمام الفرص وتطوير الإمكانات الكامنة في سلاسل القيمة الصناعية ومنظومات الأعمال التجارية.

فنحن نسهم بنشاط فعّال في الاستثمارات عبر الدخول في مجموعة واسعة من الصفقات المتنوعة، مع الحرص على استكشاف فرص الشراكات الرابحة لجميع الأطراف.

ومنهج عمل «دسر» الشامل يكفل لها الاستفادة القصوى من إمكاناتها باستمرار، إذ أنّ «دسر» تؤسس الشركات التي تحمل دور المحفز للتغيير الاجتماعي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهي مهتمة بالعمل مع شركاء دوليين ومحليين من أجل إنشاء شركات صناعية كبرى في المملكة، على أن يكون لتلك الاستثمارات قيمة استراتيجية كبرى وقدرة على تحويل بيئة الصناعة في المملكة.

شركاء المستقبل

تلتزم «دسر» بدعم التحول الصناعي للمملكة، والقيمة الكبرى التي تضيفها هي أنها لا تنهمك في التفاصيل التشغيلية للمصانع بل تكمن قيمتها في القدرة على توليد العديد من الفرص في القطاعات الفرعية.

وتتبع «دسر» في عملها منهج المستثمر الاستراتيجي، فتلعب دوراً نشطاً في إدارة محفظة شركاتها، ولديها مجموعة من خبراء القطاع الصناعي خارج المملكة، إضافة إلى قوة تأثير كافية على مستوى مجالس الإدارة ليكون لها دور فعّال في رسم خططها الاستراتيجية وتحقيق النتائج المرجوة.

ونعتزم في «دسر» الانتقال مستقبلاً من مهمّة «المستثمر الاستراتيجي» إلى مهمّة «مهندس الاستراتيجيات» لقطاع أو اثنين من القطاعات الفرعية، إن كان ذلك القطاع الفرعي هدفاً طويل الأجل يحتمل أن يستمر المشروع فيه لعشرة أعوام مقبلة. تتيح هذه الرؤية طويلة الأمد توطين الخبرات في القطاع الفرعي واكتساب قدرات التشكيل التنظيمي وانتداب المسؤولين التنفيذيين بين الشركات المنضوية تحت محفظتنا.